دور السياسات الائتمانية في التنمية الزراعية *(دراسة عن نشاط المصرف الزراعي التعاوني)

The role of credit policies in agricultural development (The activity of co-operative agricultural bank as a case study)

أ.م. .عبدالله محمد جاسم المشهداني
جامعة بغداد – كلية الزراعة

أ.م.د. حسين عاشور جبر العتابي
جامعة بغداد – كلية الزراعة

المستخلص : يهدف البحث الى توضيح دور السياسات الائتمانية في التنمية الزراعية بالعراق للمدة من ١٩٧٩ – ١٩٨٩ والتي تمثلت بسياسة المصرف التعاوني الزراعي والذي يعد المؤسسة المسؤولة عن تمويل القطاع الزراعي لمختلف الاغراض . لقد ظهرت نتائج البحث عدم وجود سياسة اقراضية واضحة للقطاع الزراعي خلال الفترة المعنية بسبب التباين في حجم القروض الممنوحة بين سنة واخرى فضلاً على ان معدل نمو القروض بصورة عامة كان منخفضاً مقارنة بما استهدفته خطط التنمية الزراعية كما ان هناك انخفاض في معدلات الانتاج الزراعي بشكل لا يتناسب مع القروض المقدمة اضافة الى انخفاض معدل نمو عدد الاشجار ومتوسط عدد الاشجار في الدونم الواحد وكذلك انخفاض في معدل نمو اعداد الثروة الحيوانية وهنا يتطلب وضع خطة ائتمانية واضحة ضمن الخطة الاقتصادية الزراعية لغرض تحقيق الاهداف المتوخاة وزيادة القروض المقدمة لمختلف الاغراض الزراعية مما يستلزم تعزيز القدرة الاقراضية للمصرف الزراعي التعاوني عن طريق زيادة رأسماله بما يتناسب وانشطته المختلفة في القطاع الزراعي .

Abstract: The objective of this study is to explain the role of credit policies in agricultural development of Iraq during the period 1979-1989 which were represented by the policy of co-operative agricultural bank the organization that responsible to finance agricultural sector for various reasons. It has been shown that there was no clear credit policy existed during the period concerned due to the differences between loans from year. The loan growth rate was low in general comparing with objectives of the agricultural development plans, a low production rates comparing with loans paid, the growth rate of average number of trees in each donum and the growth rate of livestock number was also low.In conclusion there should be a clear plan for credit within the agricultural economic plan, and the loans

---

* بحث قدم الى المؤتمر العلمي الثامن لجمعية الاقتصاديين العراقيين / تحت شعار :السياسات الاقتصادية في العراق في ظل الحصار الاقتصادي والافاق المستقبلية ٠٠ ١٧– ١٩ اذار ١٩٩٣

presented must be increased for the various agricultural activities which means that the co-operative agricultural bank should have more capital in order to increase its ability for presenting more loans.

مقدمـة :لقد تبنى العراق فكرة تخطيط الاقتصاد القومـي منذ ارتفاع ايراداته النفطية في مطلع الخمسينات ، فقد تأسست عدة دوائر معنية في التخطيط والتنمية الاقتصادية في البلاد والتي اعتمدت وضع الخطط الخمسية بضمنها الخطط الزراعية . وقد جرى التاكيد على هذا المنهج في السبعينات ومطلع الثمانينات . الا ان معدلات النمو في القطاع الزراعي التي تمخضت عنها تلك الخطط كانت لا تتناسب واهمية هذا القطاع في الحياة الاقتصادية في بلد كالعراق تتوفر فيه اهم مستلزمات الزراعة كالتربة والمياه والمناخ المناسب والموارد البشرية اللازمة ، الامر الذي انعكس على تناقص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي حتى انها لم تتجاوز ٥ ،٥ % في عام ١٩٨٧ (١) فالمشكلة اذن تتحدد بانخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعي بالقياس الى معدلات نمو الطلب على السلع الزراعية الناجمة عن زيادة السكان من جهة والتحسن النسبي في مستويات المعيشة من جهة اخرى ، ونمو الصناعة المعتمدة في مادتها الاولية على المنتجات الزراعية من جانب اخر . ان التنمية الاقتصادية الزراعية تتطلب قدراً من رأس المال اللازم لاستخدامه في الاستثمار المباشر وفي تهيئة قاعدة عريضة لرأس المال الاجتماعي ونظراً لانخفاض المدخرات في القطاع الزراعي بسبب انخفاض الدخل من جهة وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك من جهة اخرى فأن هذا القطاع لا بد له من الاستعانة بالمدخرات غير الزراعية في تمويل خطط التنمية الزراعية عن طريق الائتمان .

الهدف من البحث :يهدف البحث الى التعرف على اثر السياسة الائتمانية الزراعية في التنمية الزراعية بعد تسليط الاضواء على مفهوم الائتمان واهميته في الزراعة واهم مصادره على الصعيد النظري .

مفهوم الائتمان :لا يوجد تعريف واحد للائتمان يلاقي قبولاً لدى معظم الاقتصاديين شأنه في ذلك شأن عدد كبير من المصطلحات المستعملة في علم الاقتصاد . فالباحث في هذا الموضوع يجد تعاريف عديدة للائتمان

(٢) . _____

١ـوزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٩١ ص ١٨٣ . تم احتساب النسبة المئوية من الارقام الواردة في هذه المجموعة الاحصائية ويلاحظ بأن نسبة المساهمة المشار اليها قد تحسنت في عام ١٩٩٠ حيث بلغت ٨% .

٢ـلمزيد من التعرف على تفاصيل التعاريف المتعلقة بمفهوم الائتمان يمكن مراجعة المصادر الاتية :ـ

أـد. محمد علي رضا الجاسم : القواعد الاساسية في الاقتصاد التطبيقي – مطبعة شفيق ١٩٦١ – ص١٠٩ .

بـد. عبد الوهاب مطر الداهري – الاقتصاد الزراعي – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – بغداد١٩٨٠ ص ٢١٥ .

تـفليح حسن خلف – الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي – رسالة ماجستير – جامعة بغداد ١٩٧٧ ص ١٠ .

ثـجاسم نوري بكر – النشاط التسليفي والتسويقي لمصلحة الفواكة والخضر – رسالة ماجستير – جامعة بغداد – ١٩٧٦ ص ٥٤

ومع ذلك التعدد فأنها تلتقي تحت مفهوم او معنى واحد فالائتمان هو علاقة مديونية تقوم بين الافراد والمؤسسات على اساس الثقة والتي تنشأ عن مبادلة نقود او سلعة معينة مع التعهد بردها او ما يساويها مستقبلاً مضافاً اليها جزء معين لقاء استعمالها والمخاطرة بها يسمى الفائدة والتي يمثل لها عادة بنسبة مئوية % فهو يهتم باستخدام القروض من مصادرها المختلفة في العمليات الانتاجية الزراعية وشروط الحصول عليها وطرق استرجاعها . فهو عملية ايجاد قوة شرائية مقابل وعد بالدفع الآجل .

أهمية الائتمان :ان توفير رأس المال للمزارعين يساهم في تعبئة عناصر الانتاج الاخرى ضمن توليفة مثلى مما يؤدي الى خلق الانتاج وزيادته وبالتالي زيادة وتائر التنمية الاقتصادية الزراعية في القطر . فعند توفر القدر الكافي من رأس المال يمكن اقتناء الالات والمعدات والموجودات الثابتة الاخرى التي تساعد في رفع كفاءة العمل المزرعي وتقلل الجهد اللازم وترفع الكفاءة الانتاجية للوحدات الزراعية وتوفر السلع النباتية والحيوانية بأسعار مناسبة وتقلل من الاعتماد على استيرادها من الخارج . ومن هنا تأتي اهمية رأس المال كأحد عناصر الانتاج الضرورية للتنمية الزراعية نظراً لما يؤديه من دور رئيسي في هذا المجال . لذلك يعد رأس المال أحد المحددات الرئيسة لعملية التنمية في اغلب البلدان النامية فضلاً على ان الاستخدام الكفوء لرأس المال له دور في الاسهام بالتنمية المطلوبة حيث يساعد على زيادة القدرة الانتاجية . وعن طريق الائتمان يمكن توفير رأس المال بصورتيه النقدية والعينية الى المزارعين بالمقادير المناسبة والشروط الملائمة . فهو اداة فعالة لا غنى عنها من اجل التوسع في النشاطات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً الزراعية وذلك لكونه احد مصادر التمويل الزراعي المهمة وبالاخص في الدول النامية التي تتسم بضعف التكوين الرأسمالي في اقتصادياتها الناجم عن انخفاض الدخول فيها بصورة عامة مع ما يترتب على ذلك من انخفاض الميل الحدي للادخار ، فمن شأن الائتمان الزراعي انه يسهل استخدام رؤوس الاموال بصورة تكون فيها اكثر انتاجاً اذ انه ينقلها من اشخاص لا يستطيعون استغلالها الى اخرين يمكنهم استثمارها في المشاريع الزراعية المختلفة ، وحل المشاكل التمويلية التي يعاني منها المزارعون والتي تتمثل في قلة رأس المال اللازم لعملية الانتاج الزراعي وتحسين دخولهم اما اذا استخدمت تلك الاموال في اغراض غير انتاجية او بشكل غير كفوء فأنها تؤدي الى خلق مشاكل جديدة للمزارعين المستلفين . لقد تطورت عملية الائتمان في مجتمعنا المعاصر وتعددت صورة واصبحت له مؤسسات متخصصة تتولى تنظيمه وهي التي يتكون منها النظام المصرفي ، تلك هي المصارف المختلفة التي ضاعفت بالفعل من اهميته . لذا فقد قامت الحكومات باصدار التعليمات والقوانين التي تنظم العلاقة بين الدائن والمدين وتمكن الافراد والجماعات من المحافظة على اموالهم والانتفاع بها دون الخوف من فقدانها خاصة بعد ان توسع استثمار رؤوس الاموال في مختلف النشاطات الاقتصادية . وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الائتمان وخصوصاً الزراعي منه يعد المصدر الاساسي والمهم في التمويل الزراعي الذي كان وما يزال المعول عليه في التنمية الزراعية في معظم الدول النامية ومنها العراق. لذلك حظي هذا الموضوع بأهتمام الباحثين والمختصين في شؤون الاقتصاد الزراعي . فقد اشار الدكتور اليماني الى دور الائتمان الزراعي في تحقيق الكفاءة الاقتصادية للوحدات

الزراعية ، فتوفر رأس المال للمزارعين بكميات وشروط مناسبة سيساعد على استخدام عناصر الانتاج المتاحة بمقادير مناسبة الامر الذي يحقق الكفاءة الانتاجيــة المزرعية وما يتبعه من زيادة دخولهم (١) . وقام فريق من الباحثين بدراسة دور المصرف الزراعي التعاوني في التنمية الزراعية ، فقد اشار الفريق الى تطور القروض الممنوحة الى القطاع الزراعي خلال المدة ١٩٦٠ – ١٩٦٩ و ١٩٦٩ – ١٩٧٥ و ١٩٧٥ – ١٩٨٠ ، اذ تضاعفت عدة مرات (٢) . كما قام فريق اخر من الباحثين بدراسة دور الائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي وتوصل الى ان هناك علاقة ايجابية بين القروض الممنوحة لذلك القطاع وزيادة الانتاج الا ان النتائج كانت غير معنوية (٣). كما اوضحت دراسة اخرى دور الائتمان المصرفي في الاقتصاد العراقي واشارت الى الائتمان الزراعي واهميته في تنمية القطاع الزراعي (٤)

مصادر الائتمان الزراعي :يمكن تلخيص مصادر الائتمان الزراعي كما يأتي :-

١-المصادر الخاصة

٢-المصادر العامة

فالمصادر الخاصة تلعب دوراً غير قليل في تنمية الانتاج الزراعي وذلك لما لها من قدرات مادية وادارية في تلبية طلبات المزارعين الذين بحاجة الى رأس مال في الوقت المناسب . الا ان هذه المصادر عموماً هدفها الاول والاخير الربح ، فأذا شعرت ان امكانية تحقيق الارباح ضئيلة او غير مؤكدة فلا تقدم على اعطاء السلف الى الفلاحين وتوجه رأسمالها الى نشاطات اخرى يمكن ان تحقق لها الارباح فهي تعمل باستمرار على رفع سعر الفائدة كلما سنحت لها الفرصة بذلك وتحصل على اوثق الضمانات لقروضها وغالباً ما تكون قصيرة الاجل .

تتضمن المصادر الخاصة الافراد الاعتياديين والتجار والسماسرة والباعة والمصارف الخاصة على اختلاف انواعها والشركات الاهلية . اما المصادر العامة فلها اهمية كبيرة في التسليف الزراعي ، وذلك لما لدى الدولة من امكانات واسعة والتي تتضح في صورة مؤسسات ائتمانية متعددة او محدودة وفقاً للقدرات التسليفية المتوفرة لهذه المؤسسات من جهة ولطبيعة النظام الاقتصادي للدولة من جهة اخرى فالدول التي تتدخل في النشاط الاقتصادي غالباً ما تدعم هذه المؤسسات برؤوس الاموال اللازمة لتلبية الطلبات الاقراضية الزراعية المختلفة من حيث احجامها واجالها باعتبار هذه المؤسسات ادوات مهمة للتنمية الاقتصادية الزراعية بشكل خاص والتنمية الاقتصادية بشكل عام . لذلك يجب على هذه المؤسسات ان توظف قروضها في اوجه استثمارية تساهم وبشكل ايجابي في عملية التنمية الزراعية ، وهذا يتطلب منها تقدير الجدارة الاقراضية للمزارعين ، وعندئذ فانها تكون قد اسهمت في التنمية وفي ذات الوقت فانها تضمن استرجاع رؤوس اموالها المسلفة في الوقت المحدد.

١- عبد التواب اليماني – محاضرات في التمويل الزراعي مصدر سابق ص ٣٣ – ٣٤ .

٢- فوزي الدينا صوري واخرون – دور المصرف الزراعي التعاوني في تنمية مشاريع الثروة الحيوانية – الندوة الرابعة للاتحاد الاقليمي الائتماني الزراعي ١٩٨٢ ص٧ بغداد.

٣- جميل محمد جميل واخرون – دور الائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي - المؤتمر العلمي الثامن لنقابة المهندسين الزراعيين بغداد ١٩٩٢ .

٤-فليح حسن خلف – الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي – مصدر سابق .

السياسة الائتمانية واثرها على التنمية الزراعية في العراق :تتمثل السياسة الائتمانية في بلد معين بتلك النشاطات الاقراضية للمؤسسات الاختصاصية في هذا المجال . وتتوضح تلك السياسة في حجم القروض والمعاملات التي اعطتها وانجزتها خلال فترة زمنية معينة . وفيما يتعلق بالعراق فأن المؤسسة المسؤولة عن تمويل القطاع الزراعي برأس المال اللازم لمختلف الاغراض هي المصرف الزراعي التعاوني الذي حصرت فيه جميع عمليات تمويل القطاع الزراعي وذلك بقرار من الدولة منذ عام ١٩٧٤ وبعد هذا التاريخ زيد رأسمال المصرف المذكور عاماً بعد آخر حتى اصبح ٦٠٠ مليون دينار في الوقت الحاضر (١) . والنية متجهة الان لمضاعفة رأسماله لمجابهة الطلب المتزايد على القروض ولارتفاع اسعار المواد الاولية اللازمة للانتاج الزراعي . والجدول (١) يوضح تطور القروض التي منحها المصرف المذكور وفقاً لغرضها خلال المدة من ١٩٧٩ ولغاية ١٩٨٩ وعدد المعاملات التي انجزت خلال تلك المدة . لقد كانت معدلات نمو جميع القروص ولجميع الاغراض موجبة تتراوح بين ٢,١% بالنسبة لقروض المكائن والمعدات و ٦٥,٢% لمشاريع الارواء والاستصلاح عدا قروض الحيوانات او ما يسمى بقروض اخرى فقد كانت سالبة ، بينما بلغ معدل نمو عدد المعاملات ١,٦% وهو معدل منخفض يعكس فتور اعمال المصرف خاصة اذا ما قورنت بعدد المعاملات التي انجزت في عام ١٩٨١ . كما ان معدل نمو مجمل القروض لم يصل ٤% الامر الذي انعكس على معدلات نمو الانتاج الزراعي التي لم تتجاوز ٤,٥% كما يوضح ذلك الجدول (٢) . لقد بلغ اجمالي القروض المصروفة لكافة الاغراض الزراعية للمدة من ١٩٧٩ – ١٩٨٩ نحو ٦٦١ مليون دينار اي بمعدل سنوي مقداره (٦٠) مليون دينار تقريباً بينما بلغ عدد المعاملات (١٠٥٣٧٧) معاملة اي بمعدل سنوي يقرب (٩٥٨٠) معاملة . ان معدل النمو السالب لقروض الحيوانات ربما كان له الاثر في تدني الانتاج الحيواني سواء على مستوى انتاج الحليب ومشتقاته او اللحوم الحمراء كما هو ملاحظ في الجدول (٣) .

١- تأسس المصرف الزراعي التعاوني عام ١٩٣٥ تحت اسم المصرف الزراعي الصناعي برأسمال مقداره ١٥٠ الف دينار ثم فصل عن المصرف الصناعي عام ١٩٤٦ واصبح رأسماله نصف مليون دينار ، وهكذا اصبح لاول مرة هناك مؤسسة رسمية متخصصة تعنى بالتسليف الزراعي في العراق .

جدول (١) تطور اجمالي قروض المصرف الزراعي التعاوني حسب اغراضها للمدة من ١٩٧٩ – ١٩٨٩
(بالاف الدنانير) .

السنوات	تجهيزات زراعية	تسويق زراعي	مكائن ومعدات وخدماتها	دواجن	حيوانات	بستنة	استصلاح الاراضي ومشاريع ارواء	اخرى	المجموع	عدد المعاملات
١٩٧٩	٩٧٥٠	٧٨٨٨	٤١٦٧	٤٣٥٠	١٥٧٧	٢١٩٨	---	٧٥٠	٣١٦٨١	٤٤٠٥
١٩٨٠	١٤٥٧٣	٦٥١٧	٣٧٣١٧	٢٥٠٧٠	٤١٣٦	٧٢٤٠	١٦	١٠٥١	٩٥٩٢٠	٢٠٢٢٦
١٩٨١	١٣٢٠٤	٦٤٤٢	٧٥٧٥١	٦٦٧٢٠	٤٢١٣	١٧٦٨٥	٤٨	١٨٩٣	١٨٥٩٥٦	٣٠٤٦١
١٩٨٢	٧٠٤٩	٢٦٧١	٣٣٤٢١	٣٤٧٠٩	٦٩٩٠	١٠٦٨١	٧١	٢١٥٩	٩٧٧٥١	١٥٩٥٥
١٩٨٣	٥٩٠٨	٩٤٠	٤٣٦٦	٥٨٧٨	٢٤١١	٣٠١٢	--	٨٣٨	٢٣٣٥٣	٤٦٠٤
١٩٨٤	١٤٢٦٦	٢٥٩٥	٣٣٣٦	١٥٦٠٩	١٧٦٥	٢٢١٩	٣٢٢	٢٢٠٣	٤٢٣١٥	٥١٢٩
١٩٨٥	١٣٩٣٦	١٧٨٤	١١٧٣٦	١٥٠١١	٦٠٤	٦١٥٩	٢٧٩	٤٣٠١	٥٣٨١٠	٧٠٤٥
١٩٨٦	١٤٤٤٩	٧٩٢١	٨١٧٩	٤٥٠٨	٤٠٨	٣٩٠٧	٢٠٧	٤٦٠١	٤٣٦٤٠	٥٤٦٦
١٩٨٧	١٢٧٧٧	١	٤٩٧٣	٣٥٥٤	٧٨٢	٢٣٦١	٩	٩٩٤	٢٥٤٥١	٢٨٨٦
١٩٨٨	٥٢٨٦	١٤	٤١٢٧	٢١١٠	٦٢٤	١٦٧٩	١٨٣	١١٠١	١٥١٢٤	٣٠٢٣
١٩٨٩	١٥٢٩٢	١٠٠٠٦	٥١٤٣	٨٩٠٩	١٢٥٦	٣٧٦٠	١٤٧١	٥٢	٤٥٨٨٩	٥١٧٧
معدل النمو %	٤,٦	٢,٤	٢,١	٧,٤	-٢,٢	٥,٥	٦٥,٢	-٢٩,٦	٣,٧	١,٦

المصدر :- المصرف الزراعي التعاوني – بغداد – السجلات الرسمية .

جدول (٢) تطور اجمالي الانتاج للمحاصيل النباتية والخضر والحبوب للمدة من ١٩٧٩- ١٩٨٩ (بالطن)

السنوات	الخضر الصيفية	الخضر الشتوية	محاصيل الحبوب الصيفية	محاصيل الحبوب الشتوية
١٩٧٩	١٤١٧٥٤١	٤٦٥٥٥٠	٢٢٢٢٨٧	١٢٥٦٢٠٠
١٩٨٠	١٢٧١٧٧٠	٤٧١٣٣٠	٢٣٠٢٢٥	١٦٣٨٠٠٠
١٩٨١	١٥٤٧٥٠٠	٣٧٤٦٠٠	٢٦٦٨١٤	١٨٢٦٧٠٠
١٩٨٢	١٨٣٩٧٦٠	٥٤٠٦٠٠	٢٣٢٢٩٧٤	١٨٦٧١٠٠
١٩٨٣	١٨٤٧٨٢٠	٤٤١٥٣٢	١٤٣٠٨٦	١٦٧٦٥٢٥
١٩٨٤	٢١١٢٨٧٠	٦٧٣١٤٠	١٤٦٧٧٩	٩٦١٩٠٠
١٩٨٥	٢٥٦٠٨٧٠	٦٢٤٤٢٨	١٩٤٤٨٧	٢٧٣٦٩٠٠
١٩٨٦	١٩٦٩٥٠٠	٩٠٤٣٢٠	١٩٧٤٢٥	٢٠٨١٧٠٠
١٩٨٧	١٨٠٨٩٣٠	٧٩٧٤٩٠	٢٦٣٥٦٤	١٤٦٥١٩٧
١٩٨٨	١٨٠٤٨١٠	٧٨٤٩٨٠	٢٢٣٢٠٠	٢٧٥٧٢٦٣
١٩٨٩	٢٢١٦٧١٠	٧١٥٢٠٠	٣٤٢٥٣٥	١١٥٤٩١٠
معدل النمو %	٤,٥	٤,٤	٤,٤	-٠،٨

احتسبت معدلات النمو المذكورة في ضوء الارقام الواردة في الجدول اعلاه

المصدر : وزارة الزراعة والري – التخطيط والمتابعة – السجلات الرسمية

جدول (٣) تطور اجمالي انتاج اللحوم والحليب والبيض للمدة من ١٩٧٩ – ١٩٨٩

السنوات	لحوم حمراء (١٠٠ طن)	لحوم بيضاء (١٠٠ طن)	حليب (١٠٠ طن)	بيض المائدة (مليون)
١٩٧٩	١٣٧٥	٩٣٨	٣٤٢٤	١٠٠٣،٥
١٩٨٠	١١٥٣	١٠١٧	٣٠٢٥	٩٥٧
١٩٨١	١٠٠٦	١٠٤٥	٣٠٩٦	٩٤ ١,١
١٩٨٢	١٠٠٣	١٨٦٥	٣٢٥٤	٩٥٦,٢
١٩٨٣	٩٩٤	١٥٣٢	٢٨١١	٨٢٣
١٩٨٤	١٣٧٣	٢٠٦٤	٢٦٩٠	٨٢٩
١٩٨٥	٨٩٢	٢٣٧٧	٢٩٨٦	١٢٢٩
١٩٨٦	٨٤٨	٢٣٥٧	٢٩٩٢	١٦٣٦
١٩٨٧	٨٦٦	٢١٧٢	٢٩٣١	١٤٨٢
١٩٨٨	٦٨٥	٢٢٦٤	٢٩٦٦	١٢٧٤
١٩٨٩	٩٥١	٢٩٢١	٣٥٩٨	١٨٣٧
معدل النمو %	- ٣,٦	١٢،٠	٠،٥	٦,٢

المصدر : وزارة التخطيط --- الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨، ١٩٩٠

عند تحليل الجداول المتعلقة بتطور الانتاج نجد ان معدلات النمو فيها كانت منخفضة بالمقارنة مع معدلات النمو المستهدفة في معظم خطط التنمية الاقتصادية الزراعية حتى ان بعض الفقرات في تلك الجداول كانت معدلات نموها سالبة ، بل ان كميات الانتاج تتابين من سنة الى اخرى بين الزيادة والنقصان وقد يكون اكثر من سبب وراء هذا التباين ربما الظروف المناخية والتي تعد احد الاسباب التي غالباً ما تتذرع بها في تبرير انخفاض الانتاج عن السنة الماضية او زيادته خاصة فيما يتعلق بمحاصيل الحبوب الشتوية التي تتأثر كميات أنتاجها بمقادير واوقات سقوط الامطار خلال فصلي الشتاء والربيع ولكن الا يكون احد اسباب هذا التباين هو عدم وضوح الرؤيا في السياسة الزراعية وخضوع تلك السياسة لاجتهادات قد تكون بعيدة عن التخطيط المسبق . اذا كان الانتاج الزراعي يتأثر بالظروف المناخية المختلفة والافات الزراعية والامراض لمختلف المحاصيل الحقلية والزروع البستانية وبالتالي يتباين انتاجها بين سنة واخرى صعوداً وهبوطاً ، فهل ان نفس هذه الظروف ادت الى التباين في حجم السلف المعطاة الى القطاع الزراعي بين سنة واخرى . ان هناك اسباب اخرى تتمثل في عدم وضوح رؤيا لواضعي السياسة الاقراضية الزراعية التي يفترض ان ترسم في ضوء خطة التنمية الزراعية في القطر وبما يتماشى وخطة التنمية القومية الشاملة . ولعل الجدول (٤) يوضح معدل التغير السنوي لاجمالي قروض المصرف الزراعي التعاوني الى القطاع الزراعي وكذلك التباين في معدل التغير السنوي في انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة في العراق خلال المدة موضوع الدراسة .

جدول (٤) معدل التغير السنوي لكل من اجمالي قروض المصرف الزراعي التعاوني وانتاج المحاصيل الزراعية المختلفة للمدة من ١٩٨٠ – ١٩٨٩ .

السنوات	اجمالي القروض %	الخضر الصيفية %	الحبوب الصيفية %	الخضر الشتوية %	الحبوب الشتوية%	اللحوم الحمراء%	اللحوم البيضاء %	الحليب%	بيض المائدة %
١٩٨٠	٢٠٢،٧	-١٠،٣	٣،٦	١،٢	٣٠،٤	-١٦،١	٨،٤	-١١،٧	-٤،٦
١٩٨١	٩٣،٨	٢١،٦	١٥،٩	-٢٠،٥	١١،٥	-١٢،٧	٧,٢	٢،٣	-١،٦
١٩٨٢	-٤٧،٤	١٨،٨	-١٢،٧	٤٤،٣	٢،٢	-٠،٠٣	٧٨،٤	١،٥	١،٦
١٩٨٣	-١,٧٦	٠،٤	-٣٨،٦	-١٨،٣	-١٠،٢	٠،٩	-٨,١٧	-١٣،٦	-١٣،٩
١٩٨٤	-٤،٤	١٤،٣	٢،٦	٥,٥٢	-٤٢،٦	٣٨،١	٣٤،٧	-٤،٣	٠،٧
١٩٨٥	١٤١،١	٢,٢١	٣٢،٥	-٧،٢	١٨٤،٥	-٣٥،٠	٢,١٥	١١،٠	٤٨،٢
١٩٨٦	-٥٦،١	-٢٣،١	١،٥	٤٤،٨	-٢٣،٩	-٤،٥	-٠،٨	٠،٢	٣٣،١
١٩٨٧	٧،٦	-٨،٢	٣٣،٥	-٨,١١	-٢٩،٦	٢،١	-٧،٨	-٢،٠	-٩،٤
١٩٨٨	-٤،٥	-٠،٢	-١٥،٣	-٥,١	٨٨،٢	-٩,٢٠	٤،٢	١،٢	-١٤،٠
١٩٨٩	٢٠٣،٤	٢٢،٨	٥٣،٥	-٨،٩	-٥٨،١	٣٨،٨	٢٩،٠	٢١،٣	٤٤،٢
المجموع	٤٢٤،١	٥٧،١	٧٦،٥	٧٤،٦	١٥٢،٤	-١٣,١١	١٤٦،٢	٩،٥	٨٤،٣
معدل التغير السنوي	٣٨،٥	٢,٥	٦،٩	٨,٦	١٤١،٠	-١،٠١	١٣،٢٩	٠،٨٦	٧،٦٦

المصدر :- احتسبت معدلات التغير السنوي اعلاه من الجداول ١ ، ٢ ، ٣ السابقة

من ملاحظة الارقام الواردة في الجدول (٤) يظهر ان هناك تغيرا سلبياً في اجمالي القروض الزراعية للسنوات ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٨ بنسب تتراوح بين ٤,٤% الى اكثر من ٧٦ % الامر الذي اثر بشكل او بآخر على نسب التغير في الانتاج الزراعي وبدرجات مختلفة وبالتالي اثر على معدل التغير السنوي لمعظم المحاصيل الحقلية والحيوانية ، والتساؤل الذي يطرح نفسه هل ان التغير السلبي للاقراض وللسنوات المشار اليها كان قد خطط له من قبل المصرف الزراعي التعاوني ؟ ولكن يلاحظ في نفس الوقت بأن معدل التغير السنوي لاجمالي القروض كان ايجابياً بأكثر من٣٨ % سنوياً وهو يزيد كثيراً على نظيره للمحاصيل الزراعية المختلفة كما هو واضح من الجدول . وتشير نتائج المسح للحيوانات في العراق الذي اجري في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٨٦ الى ان اعـداد الثروة الحيوانية (ابقار ، جاموس ، أغنام ، ماعز) اخذت بالتناقص اذ ان معدلات النمو كانت سالبة -٠٣، ١% ، -٢,٣ % - ٠٢، ١% -١، ٤% على التوالي . وربما كان السبب وراء ذلك يعود الى النمو السالب للقروض المقدمة لاكثار الحيوانات . كما ان عدد الاشجار في العراق هو الاخر قد اخذ بالتناقص وذلك كما يشير تعدادا السنتين ١٩٧٨ ، ١٩٨٩ فقد كان معدل نمو عدد الاشجار ومتوسط عدد الاشجار في الدونم سالباً وبما يقرب من - ٥ % لكل منهما وذلك على الرغم من نمو القروض المقدمة لاكثار الاشجار بنسبة ٥,٥ % .

((النتائـج))

١-تبين عدم وضوح رؤيا في السياسة الاقراضية الزراعية في العراق للفترة موضوع الدراسة وذلك للتباين في حجم القروض الممنوحة الى القطاع الزراعي بين سنة واخرى .

٢-ان معدل نمو القروض بصورة عامة كان منخفضاً بالقياس لما استهدفته معظم خطط التنمية الزراعية في القطر والتي اشارت بأن لا يقل ذلك المعدل عن ٧ % وتفاقم ذلك الانخفاض حتى اصبح سالباً بالنسبة لقروض الحيوانات .

٣-انخفاض معدلات نمو الانتاج الزراعي اذ كانت لا تزيد الا قليلاً عن معدل نمو السكان بل ان معدل نمو محاصيل الحبوب الشتوية كان سالباً ومما لاشك فيه ان احد اسباب هذا الانخفاض هو تدني معدلات نمو القروض الزراعية بصورة عامة وقروض المكائن والتسويق والتجهيزات الزراعية بشكل خاص اذ لم يتجاوز معدل نموها ٣، ٤ % .

٤-على الرغم من ان التغير السنوي للقروض الزراعية خلال المدة من ١٩٧٩ - ١٩٨٩ قد بلغ ٥، ٣٨ % الا ان معدل التغير السنوي للانتاج الزراعي لم يتجاوز ١٤ % في احسن الاحوال ، وهذا يشير الى ضعف العلاقة بين القروض الممنوحة الى القطاع الزراعي والانتاج .

٥-لقد تبين ان معدل نمو الاشجار ومتوسط عدد الاشجار في الدونم الواحد سالباً اذ كان حوالي - ٥ % لكل منهما وذلك اعتماداً على تعدادي البستنة الذي اجري عامي ١٩٧٨ ، ١٩٨٩ .

٦-كما ان اعداد الثروة الحيوانية (ابقار ، جاموس ، اغنام ، ماعز) كانت تنمو بمعدل سالب - ١ % ، - ٢,٣ % - ١ % -١، ٤ % على التوالي كما يشير الى ذلك مسح الثروة الحيوانية الذي اجري في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٨٦ .

التوصيات :في ضوء ما آلت اليه الدراسة يمكن الاشارة الى بعض التوصيات التي نوردها فيما يلي :-

١-ضرورة وضع خطة ائتمانية واضحة المعالم ضمن الخطة الاقتصادية الزراعية من اجل تحقيق الاهداف المتوخاة منها بحيث تكون القروض كافية لسد حاجة المزارعين من رأس المال اللازم للعملية الزراعية وتحقيق ابسط مبادئ الائتمان الزراعي وهو ربط الخطة الائتمانية بالخطة الشاملة للاقتصاد القومي والتنسيق فيما بينهما.

٢-زيادة القروض المقدمة للتجهيزات الزراعية والمكائن والحيوانات وبمبالغ كافية لتلك الاغراض . فتوفير التجهيزات الزراعية تساهم في مساعدة المزارعين لاستغلال كامل اراضيهم وترفع من الكفاءة الانتاجية باستخدام المكائن والالات والحيوانات المحسنة وبالتالي زيادة معدلات نمو الانتاج الزراعي بصورة عامة .

٣-ضرورة تعزيز القروض الخاصة بالبستنة خاصة انشاء بساتين جديدة لتلافي تناقص عدد الاشجار وانعكاسات ذلك على الانتاج ولمختلف انواع الاشجار (نخيل – حمضيات – متساقطة) .

٤-زيادة القروض المقدمة لاكثار الثروة الحيوانية (حيوانات انتاج الحليب خاصة الابقار والاغنام) بهدف تشجيع المزارعين والمربين لتربية واقتناء اعداد جديدة خاصة من السلالات ذات الانتاجية العالية .

٥-نظراً للارتفاع العام في الاسعار ومنها اسعار مستلزمات الانتاج مع ما يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج وضرورة توفير الاموال اللازمة للقيام بالعملية الانتاجية في القطاع الزراعي بما يتناسب وهذا الارتفاع في الاسعار ، نرى ضرورة زيادة رأسمال المصرف الزراعي التعاوني ونقترح ان يصل الى (٣٠٠٠) مليون دينار

((المصادر))

١-د. محمد علي رضا الجاسم ((القواعد الاساسية في الاقتصاد التطبيقي) مطبعة شفيق بغداد ١٩٦١ .

٢-د. عبد الوهاب مطر الداهري ((الاقتصاد الزراعي)) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – بغداد ١٩٨٠ .

٣-فليح حسن خلف ((الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي)) رسالة ماجستير – جامعة بغداد – ١٩٧٧ .

٤-جاسم نوري بكر ((النشاط التسليفي والتسويقي لمصلحة الفواكة والخضر)) رسالة ماجستير – جامعة بغداد – ١٩٧٦

٥-د. عبد التواب اليماني ((محاضرات في التمويل الزراعي)) جامعة طنطا – ١٩٧٧ .

٦-د. فوزي الدينا صوري واخرون((دور المصرف الزراعي التعاوني في تنمية مشاريع الثروة الحيوانية)) الندوة الرابعة للاتحاد الاقليمي للائتمان الزراعي – بغداد آذار /١٩٨٢ .

٧-د. جميل محمد جميل وآخرون ((دور الائتمان الزراعي في تنمية القطاع الزراعي)) المؤتمر العلمي الثامن لنقابة المهندسين الزراعيين – بغداد ١٩٩٢ .

٨- المصرف الزراعي التعاوني – المركز العام – بغداد – السجلات الرسمية .

٩- وزارة الزراعة والري – السجلات الرسمية .

١٠- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعة الاحصائية السنوية لعدد من السنوات .